الدفاع نفسه ، فإن هذه السياسة ستتبع في « أعقاب الاحداث والفوضى الاخيرة ، التي تقف وراءها لجنة التوجيه الوطني » (« معاريف » ، ١٩٨٠/٥/٢) . ولم يستبعد المجتمعون أن تتخذ خطوات ضد رؤساء البلديات ، الذين تتهمهم السلطات « بالوقوف وراء الاحداث المتطرفة الجديدة » .

وتنفيذا لهذه السياسة المعلنة ، تم ابعاد رئيسي بلديتي الخليل وحلحول ، وقاضي الشرع في الخليل . وتنفيذا لهذه السياسة كذلك ، بدأت سلطات الاحتلال باتخاذ اجراءات مختلفة شديدة ضد المواطنين العرب ؛ فقد استمر حظر التجول مفروضاً على مدينة الخليل اكثر من ثلاثة اسابيع ، قامت خلالها دوريات الجيش والمستوطنين المسلحين بالتجول فيها ، والاعتداء على املاك العرب ، وتخريب ما يمكن تخريبه . وعاشت المدينة حالة حصار كامل ، حيث قطعت المياه والكهرباء وخطوط الهاتف والاتصالات ، ونفقت مئات من الاغنام والابقار . واثناء تجول المستوطنين في المدينة « حطموا حانوتاً لصرف النقود ، وحاولوا نقل الخزنة الحديدية ؛ لكن جنود الجيش حضروا على صراخ الاهالي الذين شاهدوا ذلك » (« عل همشمار » ، ١٩٨٠/٥/١٥) . وروى احد الفتيان ، بعدما استطاع الخروج من الخليل ، ان الغذاء الذي تجلبه بعض الشاحنات الى المدينة ، يوزع في ساعات رفع حظر التجول ، وانه لا يصل الى كل السكان « وان لا غذاء في منزل والديه سوى الخبز ، وهذا يكفي لوجبات الفطور فقط » (المصدر نفسه) . ووصف الفتى تصرفات المستوطنين الاسرائيليين الذين يتجولون في شوارع الخليل بحرية ، فقال « ان هؤلاء ما أن يشاهدوا اياً كان يخرج الى الشارع لاحضار المياه ، أو اية حاجة أخرى ، حتى يتجمعوا حوله ويضربوه . وهذا ما حدث لعمته التي كانت في حديقة المنزل » (المصدر نفسه) . وأضاف : ان المستوطنين يتجولون بالسلاح ، ويحطمون الحوانيت .

وتنفيذا لسياسة « اليد القوية » كذلك ، اتبعت سلطات الاحتلال اسلوب الابعاد الداخلي لعائلة اي فتى يقذف سيارات المستوطنين الصهاينة بالحجارة . وهذا ما حصل مع عائلة الشوملي من بيت ساحور ، وعائلة كعبة من مخيم بلاطة القريب من نابلس ، حيث ابعدت العائلتان الى مخيمات مهجورة بالقرب من اريحا . وتراجعت السلطات بعد ذلك ، خوفاً من تفاعل القضية ، واثارتها على مستوى وسائل الاعلام الاجنبية ، وامام المنظمات الدولية .

ومن الاجراءات التي اتخذت كذلك في اطار سياسة « اليد القوية » ، وقف توزيع صحيفتين عربيتين تصدران في القدس هما « الشعب » و« الفجر » . وقد اتخذ القرار من قبل مناحيم بيغن ، رئيس الوزراء ، وهو اول قرار يتخذه بعد تسلمه مهام وزارة الدفاع . ويرى ضابط الاركان في قيادة الحكم العسكري ، ان استمرار توزيع الصحف في المنطقة من المحتمل « أن يلحق الضرر بالمحافظة على الأمن في الضفة الغربية ، وتطبيق النظام العام » («هآرتس» ، ١٩٨٠/٦/٢) . وقد رد رئيسا تحرير الصحيفتين على ذلك القرار بشدة ؛ فقال اكرم هنية ، رئيس تحرير صحيفة « الشعب » ، ان هذا الامر « استمرار لسياسة « اليد القوية » التي قررت الادارة العسكرية اعتمادها . وقد كنا نتوقع محاولة اسكات كافة الاصوات الوطنية المعارضة لاتفاقية كامب ديفيد ، ومشروع الحكم الذاتي » (ر.إ.إ. ، العدد ٢٠٧٠ ، ١و٢/٦/١٩٨٠ ، ص ٦) . وزعمت الادارة العسكرية ان الصحيفتين ، تجاهلتا كافة التحذيرات بالتوقف عن التحريض . كما ادعت ، ان منظمة التحرير الفلسطينية هي التي « تمول اصدارهما ، وانها بمثابة اليد النشيطة للجنة التوجيه الوطني » (المصدر نفسه) .

وكان اسلوب تحطيم الاضراب التجاري الذي اعلن في كافة أنحاء مدن الضفة الغربية ، بعد محاولة اغتيال الزعماء الثلاثة ، من أقسى الاجراءات المطبقة في اطار سياسة « اليد القوية » . ففي يوم ١٩٨٠/٦/٣ ، اتخذت الشرطة الاسرائيلية اجراءات شديدة ضد تجار القدس الشرقية ، ورغم ذلك لم تتمكن من فتح « اكثر من ٣٠٪ فقط من [حوانيتها] ، اعتماداً على الاوامر الصادرة عن قائد المنطقة ، ولم تعثر الشرطة على معظم التجار في منازلهم » (ر.إ.إ. ، العدد ٢٠٧٢ ، ٣و٤/٦/١٩٨٠ ، ص ٣) . وقررت قيادة الشرطة ، بعد ذلك ، ان تفتح الحوانيت بالقوة ، وقد تم « جلب التجار في منتصف الليل الى مركز الشرطة القائم في الملعب الروسي ، ودونت اسماؤهم ، وابلغوا وجوب اطاعة الأوامر » (المصدر نفسه) . وقال مراسل